

التصنيفات

رسالة إخبارية

الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة

العدد ٢٣

حزيران/يونيه ٢٠٠٩

ويتناول هذا المقال العمل المتعلق بتعديل سجل الأعمال التجارية، فضلا عن العمل الخاص بالإبلاغ المزدوج عن الإحصاءات وأنشطة التحليل الرجعي.

تحويل سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية

يحتوي سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية على المجتمع الأساسي لجميع الوحدات المشاركة في النشاط الاقتصادي، ويخصّص لكل منها رمزا من رموز التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية (التصنيف الأوروبي). ويعتبر سجل الأعمال التجارية في الأساس إطارا يُستخدم في إجراءات أخذ العينات لأغراض أعمال المسح في إحصاءات الأعمال التجارية. ويعد بالإضافة إلى ذلك أداة لتحليل الأعمال التجارية في ألمانيا.

وفي عملية تنفيذ التنقيح ٢ للتصنيف الأوروبي، أُجريت تعديلات موسعة في سجل الأعمال التجارية. ووفقا لاحتياجات التنفيذ المنسق للتنقيح ٢ في كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لزم تسجيل رموز النشاط في سجل الأعمال التجارية في غضون فترة زمنية تُمكن من تقديم الإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية استنادا إلى التنقيح ٢ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، والإحصاءات القصيرة الأجل اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ولدى عرض التناظر في مطلع ٢٠٠٨، أظهرت كل وحدات سجل الأعمال التجارية (المؤسسات

تنفيذ التصنيف الإحصائي المنقح للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية على الصعيد الوطني (التنقيح ٢) إينس رافائل، برند فالدمولر المكتب الإحصائي الاتحادي في ألمانيا

ملاحظات عامة عن تنفيذ التصنيف الإحصائي المنقح للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية على الصعيد الوطني (التنقيح ٢)

من وقت لآخر، يكون من الضروري تنقيح التصنيفات من أجل وضع وصف ملائم للواقع الاقتصادي والتقني.

ونتيجة للتغيرات التي شهدتها التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية، ربما تكون بعض الوحدات الإحصائية مصنفة في الوقت الراهن برموز مختلفة من رموز ذلك التصنيف. وأسفرت تلك التغيرات عن فجوات في السلاسل الزمنية الإحصائية، مما أدى إلى تعقيد تحليل البيانات الإحصائية على نحو خطير.

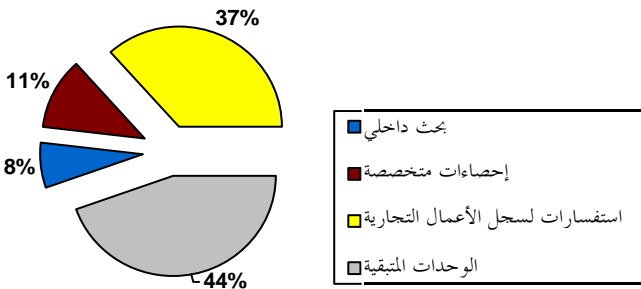
ومن ثم فإن الانتقال إلى التصنيف الجديد يتطلب إعدادا وتنسيقا دقيقين لكل الإحصاءات ذات الصلة. ويُستعاض تدريجيا بالتصنيف الإحصائي المنقح للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية، التنقيح ٢، عن التنقيح ١-١ القديم للتصنيف المذكور.

(ب) البحث الداخلي (عن طريق الإنترنت، السجل التجاري) الذي يجريه أفراد وحدة سجل الأعمال التجارية؛

(ج) الاستفسارات الموجهة لسجل الأعمال التجارية باستخدام الاستبيانات والاستقصاءات عن طريق الإنترنت (انظر الشكل ١ أدناه).

واختيرت الوحدات موضوع البحث وفقا لقانون باريتو (Pareto). وباستخدام الأساليب المذكورة أعلاه، أمكن تحويل حوالي مليون وحدة من غير لبس إلى رموز التنقيح ٢. أما الوحدات المتبقية (حوالي ٩٠٠.٠٠٠ وحدة) فكانت في الغالب وحدات صغيرة أظهرت دراسة نسبة التكلفة إلى العائد أن من غير المستصوب إجراء بحث مستقل فيها. وجاء ضمان الجودة الكافية في هذه الحالات من اعتماد مفتاح تحويل خاص ذي نشاط اقتصادي رئيسي مفترض.

ويُحتفظ في سجل الأعمال التجارية بترميز التنقيح ١-١ للتصنيف الأوروبي، مما يتيح إمكانية مضاهاة/عرض الوحدات وفقا للتنقيح ١-١ والتنقيح ٢ لذلك التصنيف.



الشكل ١ - أساليب البحث المستخدمة لترميز الحالات ١: ن في التنقيح ٢

وبعد إنهاء عملية البحث، أُدمجت الاستنتاجات المستقاة من الاستفسارات وغيرها من أساليب البحث في مفتاح تحويل منقح ذي نشاط اقتصادي رئيسي مفترض،

التجارية والوحدات المحلية) إلى جانب الصيغة الوطنية للتنقيح ١-١ للتصنيف الأوروبي، وبالاقتراح أيضا برمز الصيغة الوطنية للتنقيح ٢. ونتيجة لذلك، لزم تمييز السيناريوهات الممكنة المختلفة التي تستخدم رموز التنقيح ١-١. وفي مفتاح التحويل على وجه الخصوص، وردت بنود للتنقيح ١-١ يمكن تخصيصها لرمز واحد بالضبط من رموز التنقيح ٢، وتسمى بحالات ١:١. وأمکن إجراء تحويل تلك الحالات تلقائيا. ولكن كانت هناك أيضا عدة تحويلات قسم فيها رمز واحد من رموز التنقيح ١-١ فرعيا إلى رموز مختلفة من التنقيح ٢، وتسمى حالات ١: ن. واختيرت طريقة أخرى للتعامل مع تلك الحالات.

ويحتوي سجل الأعمال التجارية الألماني حاليا على حوالي ٣,٥ ملايين مؤسسة تجارية نشطة اقتصاديا. ولم يكن من الممكن تحويل ١,٩ مليون وحدة تقريبا من سجل الأعمال التجارية من غير لبس. وكخطوة أولى، حُوِّلت كل الحالات من نوع ١: ن باستخدام إجراء تلقائي لتحديد النشاط الاقتصادي الرئيسي (الطريقة الاحتمالية). ولهذا الغرض، أعد فريق من الخبراء مفتاح تحويل خاص ذا نشاط اقتصادي رئيسي مفترض. وبعد إجراء تحويل تلقائي، خضعت الوحدات التي خُصصت وفق النشاط الرئيسي لعملية تحقق يدوية في خطوة ثانية. ونظرا لقلة العدد المتاح من الأفراد وأعباء كثافة ردود المؤسسات التجارية، لم يتسن التوضيح بالنسبة لكل الوحدات البالغ عددها ١,٩ مليون وحدة.

وفي المرحلة الأولى من التحقق اليدوي للرموز الصحيحة للتنقيح ٢ للتصنيف الأوروبي، كانت هناك أساليب تقييم مختلفة قابلة للتطبيق:

(أ) تحقق أفراد المجموعات الإحصائية المتخصصة من رموز التنقيح ٢ المخصصة تلقائيا للوحدات المستجيبة لتلك الإحصاءات؛

يُجرى في ألمانيا منذ فترة تعود إلى سنة الإبلاغ وهي ١٩٩١. ولكي يتسنى إجراء التحليل الرجعي، لزم أيضا مواءمة نظام الترجيح للأرقام القياسية المركبة.

وسيفعل نظام الحسابات القومية التحليل الرجعي لنتائجه في سياق الأعمال المتعلقة بتنقيح عام ٢٠١١.

وختاما، يمكن ملاحظة أن عملية إدخال تصنيف جديد تستغرق وقتا طويلا كما أنها كثيفة من حيث استخدام اليد العاملة. فبالنسبة للتنقيح ٢ للتصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية، استغرق الأمر ثمانية أعوام تقريبا من بدء عملية التنقيح إلى تنفيذ التصنيف المنقح، التنقيح ٢.

نحو تصنيفات صناعية متسقة في رابطة أمم جنوب

شرق آسيا

ليا إماليا

وحدة الإحصاءات، أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا

يعد تنسيق الإحصاءات أحد القوى الدافعة الرئيسية للتعاون الإقليمي في مجال الإحصاءات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان). وهذه هي المرة الأولى التي تلتزم فيها النظم الإحصائية في الدول الأعضاء في الآسيان التزاما شديدا بتحسين قابلية الإحصاءات للمقارنة من خلال تنسيق التصنيفات الصناعية. وجاء تعاون الآسيان في تنسيق التصنيفات الصناعية نتيجة لزيادة الاتصالات المكثفة التي أُقيمت بين الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الآسيان خلال عملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، بالاقتراع بالأهداف المشتركة للآسيان المتعلقة بدعم مبادراتها بيانات قابلة للمقارنة.

واستجابت الآسيان مبكرا للمبادرة العالمية لتنقيح التصنيفات الصناعية. وبدأت العملية بقرار لاجتماع رؤساء

استُخدم للترميز التلقائي للوحدات المتبقية من النوع ١: ن. ومن ثم تحسنت جودة ترميز التنقيح ٢ للتصنيف الأوروبي في سجل الأعمال التجارية.

الإبلاغ المزدوج والتحليل الرجعي للإحصاءات

من أجل التيسير على المستخدم في تفسير آثار ما أُجري من تغييرات في التصنيف، لزم القيام بإبلاغ مزدوج للإحصاءات وتحليل رجعي للسلاسل الزمنية. وفي هذا الصدد، يشير الإبلاغ المزدوج إلى معالجة البيانات الإحصائية في الصيغتين القديمة والجديدة للتصنيف، بينما يشير التحليل الرجعي إلى تحويل السلاسل الزمنية - ولا سيما فيما يخص القيم التجميعية.

وبوجه عام، بالنسبة لكل الإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية على الصعيد الأوروبي، فإن الحد الأدنى من المتطلبات هو القيام بالإبلاغ المزدوج الذي يشير إلى السنة المرجعية وهي سنة ٢٠٠٨، وفقا للتنقيح ٢ والتنقيح ١-١ سواء بسواء.

ويعد التحليل الرجعي مهما بوجه خاص للإحصاءات القصيرة الأجل. وعام ٢٠٠٩ هو أول عام يُبلغ فيه عن نتائج الإحصاءات القصيرة الأجل في التنقيح ٢. ومن أجل كفاءة اتساق العملية على صعيد الاتحاد الأوروبي، صيغت المتطلبات في لائحة صدرت عن المفوضية الأوروبية.

ولأغراض التحليل الرجعي، كان عام ٢٠٠٥ هو سنة الأساس الأولى التي لزم فيها استخدام التنقيح ٢ للإحصاءات القصيرة الأجل. وتتفاوت فترات التحليل الرجعي بدرجة كبيرة فيما بين الإحصاءات المختلفة. ولم يجر التحليل الرجعي لبعض الإحصاءات سوى لبضع سنوات من سنوات الإبلاغ فحسب. ولكن بالنسبة لبعض الأرقام القياسية في ميدان الصناعة (الطلبات الجديدة الواردة والدوران والإنتاج، على سبيل المثال) كان التحليل الرجعي

(ب) التوصية بإسقاط فئة "الزراعة المختلطة" لأنها لا تناسب منطقة الآسيان. فاستحداث مفهوم الزراعة المختلطة كان من شأنه أن يسبب مشاكل في وضع أطر أخذ العينات لأن ذلك المفهوم يخلط مختلف أنواع المحاصيل في فئة واحدة؛

(ج) اتخاذ قرار بالإبقاء على فئتين لتربية الماشية وإنتاج الألبان.

ولكن تلك التوصيات لم تكن الوحيدة، حيث أشارت الدول الأعضاء في الآسيان أيضا إلى مواقفها المتعلقة بأنشطة اقتصادية أخرى.

أما أنشطة المتابعة التي تجريها فرقة العمل المعنية بتنسيق التصنيف الإحصائي، وهي الأنشطة التي يساندها أيضا برنامج الآسيان - ١ لدعم التكامل الإقليمي، فقد أسفرت عن وضع تصنيف صناعي موحد للآسيان بمستوى ثلاثة أرقام، مما يتفق والتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وفي عام ٢٠٠٦، اجتمعت فرقة العمل في ثلاث مناسبات من أجل مناقشة هيكل التصنيف الصناعي الموحد للآسيان وسياسة تنقيحه وتفصيله الوصفية. وفي اجتماعها الثالث المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٦، وافقت فرقة العمل على مشروع للتصنيف الصناعي الموحد للآسيان بمستوى ثلاثة أرقام، استنادا إلى التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، مع إدخال بعض التعديلات لتناسب ظروفًا اقتصادية معينة خاصة بالدول الأعضاء في الآسيان. كما وافقت فرقة العمل على المبادئ التوجيهية للتنقيح التي ستساعد الدول الأعضاء في الآسيان على تنقيح تصنيفاتها الصناعية الوطنية الموحدة الراهنة. وتحددت أيضا بعض المسائل الحدودية والأنشطة الاقتصادية الرأسمية التكامل، التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة أو إلى دراسة خاصة، ووُضعت حلول في المبادئ التوجيهية.

المكاتب الإحصائية في الآسيان بالعمل على تنسيق التصنيفات الصناعية في الرابطة، إقرارا بأهمية التصنيفات الصناعية الموحدة في تنسيق الإحصاءات. وأُخذ في عام ٢٠٠٣ تدبير أكثر تحديدا تمثل في إنشاء فرقة عمل معنية بتنسيق التصنيف الإحصائي في الآسيان.

ويعمل برنامج الآسيان لدعم التكامل الإقليمي على تيسير أعمال فرقة العمل بقدر كبير. واستنادا إلى مشروع مبكر للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد ومداولات حلقتي العمل اللتين نظمتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، أعدت الآسيان في منتصف عام ٢٠٠٤ "موقف الآسيان بشأن التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد ومسائل عامة عن التصنيف المركزي للمنتجات" كمساهمة في عملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات التي تجريها الشعبة الإحصائية. ووفر ذلك أيضا الأساس لاتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل تنسيق التصنيفات الصناعية في الآسيان. وتعززت تلك الإجراءات نتيجة للاجتماعين المتتاليين اللذين عقدهما فرقة العمل المعنية بتنسيق التصنيف الإحصائي. وحصل الاجتماع الأول على التمويل من الشعبة الإحصائية، فيما حظي الاجتماع الثاني بدعم جزئي من برنامج الآسيان - ١ لدعم التكامل الإقليمي.

وتشمل النقاط الرئيسية التي أثارها ورقة موقف الآسيان ما يلي:

(أ) الإقرار بأنه في إطار بنود الزراعة والحراثة وصيد الأسماك، تحتاج الدول الأعضاء في الآسيان أولا إلى تفاصيل إضافية في تصنيف إنتاج المحاصيل الدائمة، ولذلك أوصت تلك الدول بقوة بتعريف المطاط ونخيل الزيت بمستوى أربعة أرقام، حيث يمثلان نشاطين اقتصاديين هامين في منطقة الآسيان؛

الصناعية الوطنية الموحدة. وأكملت البلدان التالي ذكرها تنقيح تصنيفاتها الصناعية الوطنية الموحدة بما يتفق والهيكل الجديد للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد: سنغافورة (التصنيف الصناعي الموحد لسنغافورة - ٢٠٠٥)؛ ماليزيا (التصنيف الصناعي الموحد لماليزيا - ٢٠٠٨)؛ فييت نام (التصنيف الصناعي الموحد لفيت نام - ٢٠٠٧). وتشمل الدول الأخرى الأعضاء في الآسيان التي تعمل حاليا على وضع تنقيحات تصنيفاتها الصناعية الوطنية الموحدة: إندونيسيا، وبيروني دار السلام، وتايلند، والفلبين. ويجري تحقيق ذلك بالموارد التقنية الخاصة بالبلدان، باستخدام الخبرات المكتسبة من فرقة العمل المعنية بتنسيق التصنيف الإحصائي. ومن المتوقع أن تكون الصيغ المنقحة جاهزة في عام ٢٠٠٩. واعتمدت كل الدول الأعضاء في الآسيان نفس التصنيف. بمستوى الثلاثة أرقام، وهو التصنيف الصناعي الموحد للآسيان، باستثناء سنغافورة التي أتمت في وقت سابق تصنيفها الصناعي الموحد استنادا إلى مشروع سابق للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. أما في مستويي الأربعة أرقام والخمسة أرقام، فقد تختلف التصنيفات الصناعية الوطنية الموحدة من بلد لآخر، ولكنها تسترشد بالتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، ومن ثم يسهل إعداد جداول التناظر. ولا يزال من بين الأهداف البالغة الأهمية إعداد جداول التناظر التي تربط التصنيفات الصناعية الوطنية الموحدة بالتصنيف الصناعي الموحد للآسيان بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد بالصيغ السابقة للتصنيفات الصناعية الوطنية الموحدة لكل منها.

وفيما يتعلق بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار، تتواصل عملية بناء القدرات بمساعدة وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان من أجل مساعدة تلك البلدان على وضع تصنيفاتها الصناعية الوطنية الموحدة استنادا إلى التصنيف الصناعي الموحد للآسيان

وفي الاجتماع الخامس لفرقة العمل المعقود في آب/أغسطس عام ٢٠٠٦، وُضع التصنيف الصناعي الموحد للآسيان في صيغته النهائية، وأصبح هو التصنيف المرجعي للدول الأعضاء في الآسيان في وضع وتنقيح تصنيفاتها الصناعية الوطنية الموحدة. وفي ذلك التصنيف، أنشئت مجموعات جديدة في إطار الفرع بء: واستغلال المناجم والمحاجر، والفرع حء: النقل والتخزين، والفرع عين: التعليم، والفرع قاف: أنشطة خدمية أخرى.

ويتألف التصنيف الصناعي الموحد للآسيان، الذي اتفقت عليه كل الدول الأعضاء في الرابطة، من ٢٤٣ مجموعة مقابل ٢٣٨ مجموعة في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

وفيما يلي المجموعات الجديدة التي أنشأت:

الشعبة	المجموعة	الوصف
٠٧	٠٧٣	استخراج المعادن النفيسة
٤٩	٤٩٢	النقل بالحافلات
٨٥	٨٥٦	التعليم قبل الابتدائي
٩٦	٩٦١	الخدمات الشخصية للرفاه الصحي، باستثناء الأنشطة الرياضية
	٩٦٢	خدمات غسيل الملابس
	٩٦٣	خدمات شخصية أخرى، غير مصنفة في مكان آخر

واعتمد الاجتماع السادس لرؤساء المكاتب الإحصائية في الآسيان في عام ٢٠٠٦ التصنيف الصناعي الموحد للآسيان ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالتنقيح. ويُستخدم التصنيف الصناعي الموحد للآسيان حاليا كمبدء توجيهي للدول الأعضاء في الآسيان في تنقيح تصنيفاتها

بناء القدرات الإحصائية، تنظيم حلقتي عمل للتصنيفات في منطقتي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

في إطار برنامج تنفيذ التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والصيغة الثانية للتصنيف المركزي للمنتجات، نظمت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة حلقتي عمل عن التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي بانكوك، تايلند، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ونُظمت حلقتا العمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وشارك في حلقتي العمل ما مجموعه ٥٨ مشاركا من ٣٨ بلدا.

وكان الغرض العام من حلقتي العمل هو تحسين قدرات البلدان في منطقتي اللجنتين المذكورتين على تنفيذ التصنيفات واستخدامها في الإحصاءات الاقتصادية. واستهدفت حلقتا العمل على وجه الخصوص تعريف المشاركين بالتصنيفين المنقحين حديثا للأنشطة والمنتجات، وهما التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد والصيغة الثانية للتصنيف المركزي للمنتجات. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت حلقتا العمل الممارسات الراهنة في مسائل التصنيف في كل من المنطقتين وناقشنا سبل المضي قدما في مواءمة التصنيفات المنقحة للظروف الوطنية وتنفيذها في ظل تلك الظروف.

وخلال حلقتي العمل، أُثيرت ونوقشت طائفة واسعة من المسائل. وقدم موظفو الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة سلسلة من العروض بشأن التصنيفات الحديثة التنقيح، متناولين التغييرات الأساسية في الهيكل والمفاهيم والمنهجية،

والتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وقد أعدت المشاريع الأولى لتلك التصنيفات. وبرعاية نفس الدولة الراعية، أُجريت دراسة رائدة في أربعة بلدان في الآسيان من أجل تنسيق الجزء المتعلق بالصناعة التحويلية في التصنيف الصناعي الوطني الموحد. وأسفر ذلك عن اعتماد المشروع الأول.

وتجري بعض البلدان حاليا دراسة رائدة من أجل اختبار استبيان تعداد السكان باستخدام تصنيفاتها الصناعية الوطنية الموحدة. فعلى سبيل المثال، نظمت هيئة الإحصاءات في إندونيسيا حلقات عمل وأجرت دراسة رائدة من أجل استقاء الآراء من الميدان. وتمثل الهدف في تحسين مشروع التصنيف الصناعي الوطني الموحد في إندونيسيا، بما يتماشى مع التصنيف الصناعي الموحد للآسيان والتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وفي تنقيح استبيان تعداد السكان. وفي حلقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، التي نُظمت في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أفادت بعض البلدان بأنها ستطبق تصنيفاتها الصناعية الوطنية المنقحة في جولة تعدادات السكان التي ستجرى عام ٢٠١٠.

وسيوافقه كل بلد عددا من المهام والتحديات المقبلة في عملية تنفيذ تصنيفاته الصناعية الوطنية الموحدة. أما التنسيق فيما بين الحكومة والمعنيين من أصحاب المصلحة والمستخدمين وموفري البيانات فيكتسب أهمية بالغة في عملية تنفيذ التصنيفات الصناعية الوطنية الموحدة الجديدة بما يتماشى والتصنيف الصناعي الموحد للآسيان والتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. ويلزم أيضا وجود دعوة قوية واتصالات جيدة لاستكمال تطبيق التصنيفات الصناعية الوطنية الموحدة في أنشطة إحصائية أخرى. وينبغي المحافظة على جدول زمني ثابت للتنفيذ ورصده من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية المنفذة.

ظاهرة متزايدة الانتشار. وتظهر المشكلة في الصناعات التحويلية بوجه خاص. وفي إطار مناقشة قواعد التطبيق عموماً، قدمت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة عرضاً تفصيلياً عن موضوع الاستعانة بمصادر خارجية، وشرحت كيفية معالجة المسألة بصورة سليمة في حالة الصناعة التحويلية استناداً إلى ملكية مواد المدخلات، مبيّنة المبادئ التوجيهية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد التي تتماشى أيضاً مع معاملة السلع لأغراض التجهيز في نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وتكفل تلك المعاملة تسجيل إنتاج السلع مرة واحدة فقط، متجنباً العد المزدوج، وهو ما يصعب ضمانه في الحالات الأخرى، ولا سيما عندما تكون الاستعانة بمصادر خارجية متجاوزة الحدود الوطنية.

وكان هناك عرض ومناقشة مفيدتين للغاية عن مواءمة التصنيف الصناعي الدولي الموحد للظروف الوطنية، حيث أعربت عدة بلدان عن الحاجة إلى أنشطة معينة خاصة بكل بلد في تصنيف جديد للأنشطة. واستجابة لذلك، شرحت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة كيف يمكن للبلدان أن تضع تصنيفاتها الوطنية للأنشطة استناداً إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد عن طريق إضافة أو إزالة التفاصيل. ونوقشت خيارات ترميز مختلفة، وسبل الحفاظ على أقصى درجات إمكانية المقارنة مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد عند إجراء تعديلات مثل تقسيم الفئات أو دمجها. وعُرضت أيضاً بعض النهج الممكنة للبت في الحالات التي يمكن فيها تبرير التعديلات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الحالات التي لا تبني فيها البلدان تصنيفاتها الوطنية للأنشطة على التصنيف الصناعي الدولي الموحد، قدمت توصيات بشأن كيفية تنسيق الصيغ الوطنية الجديدة قدر الإمكان مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد الحالي.

وبينما يعد استخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد باعتباره التصنيف الموحد للأنشطة أمراً مقبولاً على

وكذلك المبادئ التوجيهية لعملية التنفيذ. وقدم المشاركون عروضاً عن الممارسات والتطبيقات الحالية الخاصة بالتصنيفات في بلدانهم، فضلاً عن الخطط المستقبلية. وأثارت المداولات الناتجة عدة تحديات خاصة في المنطقتين، ولكنها أثارت أيضاً تطورات وممارسات مهمة في فرادى البلدان.

وخلال العروض التي قدمتها البلدان، اتضح أن جميع البلدان المشاركة تستخدم في مكاتبها الإحصائية التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو تصنيفات مشتقة منه، حيث كان التنقيح ٣ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد هو الأكثر ذكراً. وتستخدم في بعض البلدان عدة صيغ من التصنيف الصناعي الدولي الموحد في نفس الوقت، سواء من قبل مؤسسات مختلفة أو حتى لبرامج مختلفة داخل نفس المؤسسة. وذلك لا يشكل تحديات إضافية فحسب، بل يبرز أيضاً الحاجة الملحة إلى تنسيق المعايير فيما بين البرامج والمؤسسات. وأفيد بوجود جهود مشجعة يبذلها عدد من البلدان، من بينها إنشاء لجان لتنسيق التصنيفات، أو زيادة التعاون بشأن مسائل التصنيفات فيما بين الوكالات التي تُعدّ الإحصاءات.

وأفاد عدد كبير من المشاركين بأن مكاتبهم بدأت في استخدام التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، على الأقل لأغراض معينة. ومن بين الحالات الخاصة والهامة لمواءمة التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد وُضع تصنيف إقليمي للبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان). وقد وُضع التصنيف الصناعي الموحد للآسيان باعتباره تصنيفاً موحداً استناداً إلى التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. (للاطلاع على التفاصيل انظر المقال المستقل في هذه الرسالة الإخبارية).

وفيما يتعلق بالتنقيح الجديد للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، كان من بين النقاط الهامة موضع النقاش اتساق المعاملة فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية، وهي

وأُسفرت مناقشات حلقتي العمل عن مجموعة من التوصيات للإجراءات التي ستتخذ في المستقبل في بلدان المنطقتين، وكذلك في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبالنسبة للبلدان، يشمل ذلك ما يلي: بذل جهود من أجل تنفيذ التصنيفات الجديدة ووضع الخطط المحددة للقيام بذلك؛ وإنشاء وحدات تصنيف متخصصة لتيسير التنفيذ والتنسيق فيما بين الهيئات المعنية داخل البلد الواحد؛ وتشجيع التعاون الإقليمي في التنفيذ وفي إنشاء أدوات ذات صلة مثل الأرقام القياسية. وفيما يخص الشركاء الدوليين والإقليميين، شملت التوصيات ما يلي: بذل جهود دعوية موجهة إلى مقرري السياسات والوزارات التنفيذية من أجل المساعدة على إدراج التصنيفات في جدول الأعمال الوطني وتعزيز استخدامها الموحد؛ وزيادة وجودهم في المحافل الإقليمية؛ وتوفير الدعم التقني المستدام بما في ذلك تنظيم حلقات عمل إضافية على أساس إقليمي؛ وكفالة إتاحة المعلومات المتعلقة ببرامج التعاون القائمة وضمان شفافية تلك المعلومات، وتنسيق المشورة في حالة الوكالات الدولية، من أجل كفالة تعزيز المعايير الموحدة.

وجميع الوثائق التي نوقشت في حلقتي العمل متاحة في الموقع الشبكي للتصنيفات التابع للشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة <http://unstats.un.org/unsd/class/> تحت عنوان "Training and Workshops" (حلقات العمل والتدريب).

جدول الاجتماعات اجتماع فريق الخبراء

من المقرر عقد الاجتماع المقبل لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وسيركز هذا الاجتماع على طائفة متنوعة من المواضيع، مثل وضع أدوات لتنفيذ التقييم ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد والصيغة

الصعيد العالمي، فإن استخدام التصنيف المركزي للمنتجات أساسا لتصنيف المنتجات هو أمر لا تقوم به كل البلدان حاليا. وفي عدة حالات، استُخدم عوضا عن ذلك النظام المنسق أو غيره من تصنيفات المنتجات. إلا أن حوالي نصف المشاركين في حلقتي العمل أفادوا أن مكاتبهم وضعت جدولاً زمنياً للتحويل إلى استخدام الصيغة الثانية للتصنيف المركزي للمنتجات في المستقبل، أو أنها تنظر في القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالتصنيف المركزي للمنتجات، كُرس جلسة للمفاهيم الجديدة المتعلقة باقتصاد المعلومات، وهو مجال شهدت فيه الصيغة الجديدة تغييرا كبيرا عن الصيغ السابقة من الناحية المفاهيمية. ونظرا لما يكتسبه تصنيف المنتجات الزراعية والغذائية من أهمية خاصة في المنطقة، كُرس أيضا جلسة أخرى لمناقشة ذلك التصنيف، وهو من أجزاء التصنيف المركزي للمنتجات التي أُضيف لها قدر كبير من التفاصيل التي كثيرا ما تتجاوز ما يرد في النظام المنسق، الذي يعمل من نواح أخرى على توفير عناصر البناء للتصنيف المركزي للمنتجات.

وتساءل بعض المشاركين عن سبب عدم استناد الهيكل الأساسي للتصنيف المركزي للمنتجات إلى نهج الصناعة الأصل الموجود في بعض التصنيفات الأخرى للمنتجات. وشرحت الشعبة الإحصائية الحجج المؤيدة والمعارضة لنهج الصناعة الأصل، وأسباب اختيار فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ألا يستند هيكل التصنيف المركزي للمنتجات في تنقيحه هذا إلى ذلك المبدأ. ولكن أقر بأن لكل من النهجين مزاياه وعيوبه وأن مسألة الهيكل العام الأصوب للتصنيف المركزي للمنتجات ستظل مدرجة في جدول أعمال الاجتماعات المقبلة لفريق الخبراء.

United Nations Statistics Division
Attn: Economic Statistics and Classifications Section
United Nations
New York, NY 10017, USA

E-mail address: chl@un.org
Fax: +1 212 963 1374

Classifications Website:
<http://unstats.un.org/unsd/class>

الثانية للتصنيف المركزي للمنتجات، مما يشمل الدليل المرفق بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، ودليل تنفيذ التفتيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وتنفيذ التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-08)، واستعراض التصنيف الدولي الموحد للتعليم، والتصنيفات المتصلة بالحاسبة في مجالي الطاقة والبيئة، وغير ذلك. ويمكن الاطلاع على وثائق الاجتماع في موقع التصنيفات على شبكة الإنترنت تحت عنوان "International Work" (العمل الدولي)، "Expert Group" (فريق الخبراء).

ملاحظة توضيحية

تلخص الرسالة الإخبارية للتصنيفات آخر التطورات التي طرأت في ميدان التصنيفات الدولية، ويُعلن فيها عما يستجد من مناسبات، وتوجه الانتباه إلى توافر المواد ذات الصلة بالتصنيفات في شكل مطبوعات وعلى شبكة الإنترنت. ويمكن الاطلاع على الرسالة الإخبارية للتصنيفات في موقع الأمم المتحدة الشبكي للتصنيفات: <http://unstats.un.org/unsd/class> تحت عنوان "Newsletter" (الرسالة الإخبارية).

وللحصول على الرسالة الإخبارية للتصنيفات عن طريق البريد الإلكتروني، يمكن للمعنيين تسجيل أسمائهم في قائمتنا البريدية في الموقع التالي: <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regmaillist.asp> أو اختيار العنوان "Mailing List" (القائمة البريدية) من قائمة الاختيارات الموجودة على الموقع الشبكي للتصنيفات. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بخط الاتصال المباشر الخاص بالتصنيفات: